

مشروعات المبادرة
الأمموقراطيات العربية
وإصلاح القطاع الأمني



كاتون الثاني/ يناير
2012

التدعيم الديمقراطي في الإدارة العسكرية: أهداف برسم الإنجاز على ضوء

التجربة الاسبانية

رافائيل مارتينث *

ترجع العلاقات بين المدنيين والعسكريين في أسبانيا المعاصرة إلى حقبة الحرب الأهلية؛ فبعد ثلاثة أعوام من حرب دموية، قتل الأخ فيها أخاه، رأت القوات المنتصرة من المتمردين الجمهورية الأسبانية تتحول إلى نظام سلطوي (شمولي في البداية) تحت لواء الجنرال فرانكو على رأس الحكم. لم تكن ديكتاتورية فرانكو بالعسكرية، لكنها كانت بالأحرى ديكتاتورية الضابط العسكري الذي أنشأ قاعدة للحكم ذات ثلاثة أركان، اطمئن لها، خاصة مع الدعم المقدم من أطرافها الثلاثة – القوات المسلحة، والكنيسة، والكتائب الأسبانية لجمعيات الهجوم الوطني النقابي والمعروفة أيضاً بالفلانجي وعلى رأسها الحركة الفاشية الأصلية في أسبانيا. أتاحت تلك الأطراف الثلاثة لفرانكو السيطرة الكاملة على المجتمع.

وخلال الأربعين عاما التي استمر فيها النظام السلطوي، قضى ملايين الرجال الأسبان جزءاً كبيراً من حياتهم في الخدمة العسكرية أو ما يعرف بالتجنيد الإجباري في طاعة كاملة لأوامر محبي السيطرة من الضباط الفاشيين، في ظل نظام سياسي مستبد. ولذلك، لا يندهش أحد من كون القوات المسلحة في أسبانيا يُنظر لها كأحد أركان النظام السلطوي، عكس الحال مع نظيراتها الأوروبية، حيث يُنظر للقوات المسلحة كقوات شجاعة حمت الديمقراطية ضد الفاشية خلال الحرب العالمية الثانية. ولذلك، تعتبر العلاقة بين القطاع المدني والمؤسسة العسكرية، إذا جاز التعبير، صعبة وشائكة، وتحمل إلى هذا اليوم علامات ورمز الديكتاتورية. هذا رغم محاولات الحكومات الأولى أثناء فترة الديمقراطية من تحسين تلك العلاقة.

وتحت السيادة المدنية؛ كما كان هناك حاجة لخفض أعدادها لمستويات معقولة.

وفي أواسط الثمانينات – وبعد انقلاب عسكري (1981) وبعد تمكين العملية الديمقراطية في أسبانيا بعد حصول الأخيرة على عضوية كاملة من الإتحاد الأوروبي في 1986 – ظلت البلاد تواجه تحديات عدة في مجالي الأمن والدفاع. وبرغم ديمقراطية القوات المسلحة، ظلت الفجوة الكبيرة بين ما هو مدني وما هو عسكري قائمة. كانت نظرة

واجهت أول حكومة ديمقراطية برئاسة أدولفو سواريز عدداً من التحديات الضخمة: (1)- خلق إطار عمل مؤسسي لتعزيز العلاقات الإجتماعية السلمية؛ (2)- عملية تحديث الإقتصاد؛ (3)- الإندماج والعودة إلى أوروبا؛ (4)- التنظيم الاقليمي للدولة ؛ (5)- الإصلاح داخل المؤسسة العسكرية. وفيما خص القوات المسلحة، كان هناك حاجة ملحة لتحديثها، لتنفصل عن السلطة السياسة أو الشأن السياسي بشكل عام وتحويلها إلى إدارة عسكرية معرضة للرقابة

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة برشلونة. باحث شريك في CIDOB.

أود أن أشكر البيت العربي في مدريد على دعوتي لمشاركة البحث "إصلاح الأمن في العالم العربي، تحليل مقارن مع أسبانيا وأميركا اللاتينية" (مدريد، 4 و5 نوفمبر 2010)، حيث أنني حظيت بإمكانية تبادل الخبرات والمعلومات مع المسؤولين في مبادرة الإصلاح العربي.

تخطو هذه العملية، المعقدة والمتنوعة في آن معاً، في اتجاهاتٍ عدة، وتصل إلى درجة من تدعيم هذه المؤسسات والأعراف بما يكفي لضمان استمراريتها". (مورلينو 13:1983). وُجِدَت إشارة استفهامٍ حينها حول تحديد أيّ المؤسسات والأعراف تحتاج الخضوع لتغييرات، وكيف نستطيع ضمان أن التغيير لم يحدث فحسب وإنما ثبت وتماسك. واستفاضت الأدبيات الكثيرة التي نُشرت منذ ذلك الحين في شرح ماذا علينا أن نترقب من نظام الحكم وأنظمة الاقتراع والأحزاب والاقتصاد، ومن ثقافة المواطنين السياسيّة وضمانات الحريات. بمعنى آخر: أيّ الانجازات يجب أن تتحقق كي نستطيع الجزم بأننا نمتلك الأدوات التي اعتبرها داهل (1998) أساسية لضمان الوصول إلى نظام ديمقراطيّ وثبتيته :

- 1- مناصب إدارية منتخبة
- 2- انتخابات حرّة، نزيهة، ودورية
- 3- حرّية التعبير
- 4- مصادر بديلة للمعلومات
- 5- استقلاليّة المؤسسات والجمعيات
- 6- مواطنة جمعيّة

لكنّ الأدبيات عن الإدارة العسكريّة، هذه المؤسسة التي يرجح أن تكون قد عانت من تغيّر في طبيعتها أثناء الحقبة غير الديمقراطيّة وتحولت إلى سلطة سياسيّة، ليست متوفرة بكثافة. ما يعني أن تعريف النتائج المرجوة وتحديد المؤشرات العمليّاتية اللازمة لمعرفة مدى التقدّم نحو هذه النتائج بحاجة لمزيد من الدراسة. لهذا السبب، عند تحليل عمليّة تحويل القوّات المسلّحة الإسبانيّة ومحاولة تقييم مدى نضوج عمليّة التحول من سلطة سياسيّة إلى إدارة عسكريّة، وهو الهدف الأساسي من هذه الدراسة، يظهر سؤال أعمق وأشمل: متى نستطيع أن نقول عن قوّات مسلّحة، تبوأت سلطة عسكريّة في ظل تعددية محدودة ضمن نظام استبدادي، أنها قد وصلت لمرحلة التدعيم الديمقراطيّ وتحولت إلى إدارة عسكريّة؟ بالتالي، ليس تحليل ما جرى في اسبانيا مجرد دراسة لحالة واحدة¹، بل أنه يتيح لنا إطلاق

المجتمع سلبية لكل من ينتمي للقوات المسلحة الأسبانية، كما اكتسبت المهنة ككل سمعة سيئة. بدأت المشاعر المعادية لكل ما هو عسكري، والرغبة في رؤية نهاية للقوات المسلحة تترسخ في وعي العامة، لكن دون الخوف القديم من الانتقام والرغبة في القصاص.

وقد ساعد الوجود الضخم للقواعد والقوات الأمريكية على التراب الأسباني، وما صاحبها من شعور بانتهاك سيادة الدولة في زيادة هذه المشاعر. وفي هذا السياق، نستطيع تفهم زيادة مشاعر الاعتراض لدى وعي العامة. ولكن، وبعيداً عن العلاقة بين المدنيين والعسكريين، خلقت محاولات تناول هذه القضية من خلال الاحتراف المهني الضعيف والمتنوع للقوات المسلحة ببساطة مشكلة أخرى أمام الحكومة، وهي الصعوبة الكبيرة في العثور على متطوعين في صفوف الجنود.

وبحلول التسعينات، واجهت اسبانيا تحدي وضع وتأسيس إستراتيجية دفاعية خاصة بها. تضمنت هذه الإستراتيجية: (1)- زيادة قوة تأثيرها ومشاركتها في قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي؛ (2)- تعزيز الالتزام بعمليات حفظ السلام؛ وأخيراً (3)- ترغيب الشعب الأسباني في ثقافة الدفاع.

باختصار، خلال السبعين عاماً الماضية، ولكل الأسباب التي تم ذكرها بالأعلى، تولد لدى الشعب الأسباني شعوراً معادياً للعسكر، بدأ فقط مؤخراً وبيبط شديد في الأندثار.

ظهر مصطلح التدعيم الديمقراطي في الدراسات حول عمليات الانتقال الديمقراطي، والتي راجت خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ويُفصد به اللحظة الفاصلة في ديناميكيّة التغيير في النظام السياسي من واقع انعدام الديمقراطيّة إلى الاستقرار الديمقراطي النهائي (هذا إن جاز لنا الحديث عن "نهائي" ما في علم السياسة). يمكن القول عن التدعيم الديمقراطي أيضاً أنه نقطة اللاعودة، التعبير الرياضي الذي يحدد وحدة الاتجاه، بشكل نهائي، نحو مشهد جديد، مشهد أفضل لأنه ديمقراطي. باختصار: "عمليّة تثبت وتقوية النظام الديمقراطي بقصد دعم استقراره ومقدرته على الوقاية من أزماتٍ محتملة ومواجهتها إن حدثت (...). عملية توفيق- تجميد الهيكليّات والأعراف الديمقراطيّة، والتي يتم قبولها واعتبارها شرعيّة، جزئياً أو كلياً، من قبل المجتمع المدني.

¹ أدير مشروعاً بحثياً بعنوان "التدعيم الديمقراطي للقوّات المسلّحة في جنوب أميركا اللاتينيّة" منذ أربع سنوات ويتمويل من الإدارة العامّة للعلاقات المؤسساتيّة للدفاع في وزارة الدفاع الإسبانيّة. لمزيد من المعلومات <http://www.cidob.org/alt/militares-latinoamerica/welcome.html>

سنجدها داخل كلّ عملية (ستبان 1988) أو الدور الرئيسي الذي لعبه الجيش كعنصر مهيم في عملية انفتاح بدأها بنفسه (لينز وستبان 1992) أو الوسائط المحددة المستخدمة لإنجاز هذه الأهداف الديمقراطية (سيررا 2002، 2008). لكن أيّاً منها لا يهتم بتحديد الأهداف التي يجب تحقيقها للوصول إلى درجة التدعيم الديمقراطي، ولو أنها تتطرق لبعض هذه الأهداف بشكل غير مباشر. هناك ثمة تحدّ كامن في تحديد هذه الأهداف المطلوبة، والتي، بطبيعة الحال، ستمر أثناء مرحلة تحقيقها بسياريوهات موصوفة مسبقاً، وسيكون عليها تحقيق معايير محددة ومدروسة. من الأساسي ألا تنسى العملية ماهية الحالة المثالية الديمقراطية بما يخصّ دور القوّات المسلحة في نظام سياسي ديمقراطي، أي: إدارة عسكرية في خدمة حكومة الدولة، تعمل كأداة تحقق للدولة الشطر الخارجي من مفهوم احتكار العنف. يجب أن يكون هذا النموذج المثالي بالذات هو المنبع للأهداف التي نسعى لتحقيقها لإقرار تدعيم ديمقراطي لدور القوّات المسلحة بعد عملية التحويل الديمقراطي. دون ذلك، وإذا قبلنا ببعض المظاهر الانتهازية أو البراغماتية المبهمة، فإننا قد نتقبل الوقوف عند حدّ معين منقوص من العملية، ونسلم بدرجاتٍ ما من الاستقلالية أو السلطة أو النفوذ للقوّات المسلحة، وهذا ما لا يمكن قبوله في نظام ديمقراطي.

انطلاقاً مما قيل، ومن وجهة نظر تفاعلات النظام، من الممكن التأكيد أن التغييرات التي يجب أن تحصل في سياق عملية تحويل في نظام سياسي تبدأ من واقع استبدادي تحتكر فيه النخبة العسكرية السلطة هي التالية :

(1) المؤسسات: من الواجب إعادة بناء وتشكيل شبكة وهيكلية المؤسسات بطريقة تدعم التعددية في التمثيل السياسي وتسهّل الحكم، ويجب على العسكريين أن يخرجوا نهائياً من عملية الحكم في الواقع الجديد، مهما تمّنعوا وقاوموا. ما يقتضي:

(2) تغييرات في بنية القوّات المسلحة تنقلها من حالة سلطة سياسية إلى حالة إدارة عسكرية في خدمة السلطة المدنية المختارة من قبل الشعب، أكان هذا الاختيار مباشراً (في حالة الأنظمة الرئاسية) أو بشكل غير مباشر (في حالة الأنظمة البرلمانية). لكن الشعب، الذي سيختار هذه السلطة المدنية، بحاجة بدوره إلى تغييرات في طبيعته .

(3) النظام الاجتماعي. سنحتاج، على الأغلب، إلى تغيير ثقافي جذري، ولن يكون إقرار ديمقراطية

فرضية نظرية يجب تقييمها في المستقبل عند دراسة حالات أخرى، أي أنها دراسة للحالة النموذجية للنظرية، حسب بارتوليني (1988).

سيدور نقاشنا حول النتيجة النهائية للعملية التحويلية، أي التدعيم الديمقراطي. ما يعني أننا لن نتطرق للمهلة، أي الفترة الزمنية اللازمة لإتمام الديناميكية التحويلية (مارفال وسانتا ماريا 1988)، كما لن نتطرق للعوامل المسببة، الداخلية منها والخارجية (أودونيل وشميتير 1986، ستبان 1986، لينز 1990، 1992) ولا لمجموعات التساؤلات والشكوك والخطوات والتفاهات والديناميكيات التي جرت (روستو 1970، ألكانترا 1992) ولا للوزن النوعي لكلّ عنصر من العناصر المساهمة (لينز 1987، 1990) أو الضرورة الأساسية لاكتساب معارف حول ديناميكيات جديدة (بالينثويلا 1990). سنتطرق فقط للنتائج النهائية² (أودونيل وشميتير 1986) أي للتغييرات والتأسيسات التي تسمح باستشفاف نموذج جديد من الديمقراطية المتكاملة، بمؤسسات مبنية على أسس ديمقراطية (برزيغوسكي 1988). في حالتنا هذه نقصد المؤسسة العسكرية كهدف للدمقرطة، دون تحديدات ولا حصانات ولا صيغ مختلطة (مولينو 1989، 2009). ولا يتوقف أثر هذه العملية على الجانب السياسي، بل يمتد ليشمل تحديات بنيوية في الشؤون الاقتصادية والمؤسساتية والاجتماعية، ويتسبب بتغييرات عميقة في قواعد اللعبة، في المؤسسات، وفي القيم أيضاً (سانتا ماريا 1982). ورغم أننا لا نستطيع التنبؤ بمصير العمليات الانتقالية، ورغم أن الأهداف المرسومة في بداية العملية قد تتغير أو يتم تخطيها في خضم المجريات والأحداث، إلا أننا نعلم أين يقع خط النهاية للسباق الديمقراطي وما هي الأساسيات اللازمة لحصر ديناميكية الاتفاقات والمفاوضات والإصلاحات داخل الباحة الديمقراطية. بل نستطيع ما هو أكثر من ذلك: من الممكن، بل ومن الواجب، تحديد العناصر التي تجعل من الديمقراطية مدعّمة ومتماسكة. أقول هذا لأن بعض أهم الدراسات التي تعنى بدور العسكريين ضمن سياق عمليات الانتقال والتدعيم الديمقراطيّين تحلل السيناريوهات التي

² دون الرغبة بالتعمق، تجدر الإشارة إلى: مجموعة مقالات بريدما 1995، أعمال روستو 1970، أودونيل، شميتير، وبثيد 1986، أودونيل وشميتير 1986، برزيغوسكي 1988، كوتاريلو 1990، ألكساندر 2002، وايسمان ورين 2005، مورليو، 2009. وبالتخصيص باسبانيا: سانتاماريا 1982، مارفال 1982، تيثانوس 1989.

للديمقراطية، ما يجعل من العودة إلى الوراء نتيجة مستبعدة جداً للأحداث" (ألكساندر 2002:59). نحن بحاجة لتعريف العناصر المحددة التي يجب تحقيقها، وأجد نفسي عند محاولة الإحاطة بالتعريف بشكل أمتن وقد اتفقت بشكل كامل مع الطرح النظري للينز وستبان (1996)، والذي لا يعتبر التدعيم الديمقراطي نموذجاً وحيداً أو نقطة معينة يجب الوصول إليها، بل أنه، كما في غالبية التعريفات في علم السياسة، ليس إلحاً علينا أن نتخطاه لينفتح أمامنا مجالاً يمكننا التقدّم فيه بقدر ما يمكن التقدّم في الديمقراطية، عندئذٍ علينا أن نتقبّل أن المسير عبر القطاعات المفاهيمية ليس مسير ذهابٍ فقط، بل من الممكن أن يكون مسير إيابٍ أيضاً. بمعنى آخر: احتمال انهيار الديمقراطيات هو احتمالٌ وارد.

نصل عند هذه النقطة إلى تشكيل ثلاثية قوامها: السلوك، المواقف، الدستورية. ويمكن التعبير عنها بكلماتٍ أخرى هي: الولاء، الشرعية، القانونية. بالسلوك أو الولاء نقصد "ألا ينفق أي عنصر من العناصر، أكان عنصراً اجتماعياً أو سياسياً أو عسكرياً، مواردً في سبيل إقامة نموذج غير ديمقراطي أو للعودة إلى الماضي العنفي" (لينز وستبان 1996:6). أما الموقف أو الشرعية فنعني بهما "إيمان أغلبية عظمى من الرأي العام أن الآليات والمؤسسات الديمقراطية هي الأسلوب الأمثل لإدارة الحياة الجماعية" (لينز وستبان 1996:6). أما الدستورية أو القانونية فتقصد أن كل العناصر، حكومية كانت أم لا، تعتاد على حلّ نزاعاتها وفق أعراف وقوانين ومؤسسات العملية الديمقراطية.

من الأساسي القول أن هذه الإنجازات الثلاث يجب أن تتحقق ضمن الدولة، حيث أن "غياب الدولة، أو غياب تماهي مجموعات كبيرة من الأفراد معها وورغبتهم بالانتماء لدولة أخرى أو تأسيس دولتهم الخاصة يجعلان من التدعيم الديمقراطي هدفاً مستحيلًا" (لينز وستبان 1996:7). لكن الدولة ليست وحدها ما نحتاج، حيث أنها في النهاية عبارة عن كيان اصطناعي، فالوصول إلى مرحلة التدعيم الديمقراطي وإلى مجتمع موالٍ للنموذج الديمقراطي، بعناصر تتقبّل وتستخدم الأعراف والآليات الديمقراطية وأغلبية اجتماعية تؤمن بأن النموذج الديمقراطي هو الأجدى والأفضل والأكثر شرعية نحتاج لما يلي من الشروط :

(1) مجتمع مدني قوي ومتماسك بما يكفي لممارسة حقوق التجمّع والتواصل دون قيود.

اجتماعية وتربوية مؤسساتية تزرعان القيم الديمقراطية في المجتمع تحدياً سهلاً على الإطلاق، كما أن الديمقراطية، كأى نظام حكم آخر، ستعاني المصاعب إن لم يكن الوضع الاقتصادي على ما يرام، لذلك :

(4) النظام الاقتصادي، والذي غالباً ما يكون أوتوقراطياً وزبائنياً فاسداً، وفي بعض الأحيان مخططاً من قبل الدولة، يجب أن يتحوّل إلى نموذج اقتصاد السوق الليبرالي .

نعرف إذاً ما هي الدوائر التي تتفاعل فيما بينها للمضيّ قدماً نحو الديمقراطية، ونعلم أيضاً أن الهدف الرئيسي فيما يخص العسكريين هو خروجهم الكامل من السلطة السياسية وإتمام تحويلهم إلى إدارة عسكرية. ستكون هذه هي خارطة الطريق التي يجب أن نتقبّل بها. لكن، كيف سنأكد من أننا قد حققنا الهدف؟ ما هي المؤشرات والدلالات التي يجب علينا أن نراقبها؟ عند هذه النقطة بالضبط تظهر الأهداف المحددة، وهي المتغيّرات المستقلة التي تشير لنا مدى التحوّل من سلطة سياسية عسكرية إلى إدارة عسكرية. إن هذه الأهداف، حسب رأيي هي أربعة :

- 1- الهيمنة المدنية .
- 2- الحياد العسكري .
- 3- التمدّن العسكري .
- 4- وجود، حسب تعبير أوموند وفربا (1970)، (1989)، ثقافة مدنية لدى العسكريين .

من المؤكد أن كلّ هدف فرعي من هذه الأهداف مرگب بدوره من عدد من النشاطات والإصلاحات المحددة، والتي سنتطرق إليها خلال هذه الدراسة مستشهدين بالتجربة الإسبانية .

أولاً: كيف نصل إلى ديمقراطية مدعّمة

نجد أنفسنا، مرّة أخرى، أمام إشارة استفهام تمّ التطرّق إليها في الأدبيات ولن نعرّج عليها كثيراً³. فنحن بحاجة إلى ما هو أكثر من الفكرة العمومية التي نتقبّلها جميعاً، حيث تنشأ "حالة من إجماع كلّ أو غالبية العناصر الفاعلة على توجهات مؤيدة

³ نجد مثلاً نظرياً جيداً وعميقاً في الكتابين الجماعيين الذين نشرهما دياموند (1997أ، 1997ب) بعنوان: تدعيم الموجة الثالثة من الديمقراطيات.

التدخل في شؤون السلطة السياسيّة باستخدام المؤشرات التالية :

1- نماذج انصياح العسكريين للسلطة المدنيّة وفق القوانين .

2- وجود أو غياب العسكريين في دوائر صنع القرار، أكان داخل الحكومة أو داخل البرلمان .

3- وجود أو غياب العسكريين ضمن الحيز القسري .

4- الإشراف المدني على أجهزة الأمن الداخلي .

أما بما يخص البعد الثاني للتدعيم، فهو البعد الذي ينبع من المؤسسات (تعتبر الأحزاب هنا عناصراً أساسية) باتجاه المجتمع، أي مفهوم الربط .

قد يكون الدور الذي تلعبه المنظمات الحزبية، أي دور الحارس والرقيب المانع لتشكل شبكات زبائنية محتملة، كمؤسسات بادئة بنمط تنظيمي مستجد مندرجاً تحت أحد النوعين التاليين :

1- الهيمنة. هذا في حال وجود مجتمع مدني فقير التنظيم، دون موارد (نسيج تجمعي ونخر مجتمعي فقيرين). في هذه الحالة ستكون الأحزاب، عن طريق المؤسسات، هي الناظمة لكل العملية .

2- الحياض. يحدث هذا في حالة وجود مجتمع فاعل ومشارك، بوجود نسيج تجمعي غني يحتوي على أنواع مختلفة من النخب (ليس فقط النخب السياسيّة)، ووسائل إعلام بديلة أو تعددية إعلامية .

ثانياً: التدعيم الديمقراطي والإصلاح العسكري

تحدثنا بعض الشيء حتى الآن عما يجب أن ننجزه على صعيد دور القوات المسلحة كي نستطيع الحصول على مؤسسة أخرى من مؤسسات الدولة، مشاركة كغيرها في عملية التدعيم الديمقراطي وفي شرعنة هذا التدعيم. كما أشرنا إلى أننا بحاجة لدراسة الدور الذي لعبته القوات المسلحة قبل بدء عملية التحويل الديمقراطي ودورها كجهة مفاوضة أثناء عملية التحويل كي تتمكن من تحليل واستنتاج التغييرات التي يجب أن تطرأ، ذلك أن صعوبة إجراء إصلاحات وتغييرات في الدوائر المؤسساتية والإدارية في الدولة تتناسب طردياً مع مدى تغلغل المؤسسة العسكرية وعناصرها في هذه الدوائر. بمعنى آخر: تزداد صعوبة الإصلاح العسكري المصاحب لكل عملية تحويل ديمقراطي، حيث أننا

(2) مجتمع سياسي مستقل ومُقيّم، قادر على قيادة شؤون السلطة العامّة وإدارة مؤسسات وأجهزة الدولة .

(3) دور القانون وتحليه بالروح الدستورية. يجب أن يكون هذا الدور أكبر من مجرد أعراف وقوانين تعترف بها الأكثرية، بل يجب على هذا الدور أن يُقارب الحوار والتوافق والبحث عن الإجماع حين تستدعي الظروف ذلك .

(4) بيروقراطية حكومية مقبولة وعملية وجاهزة للاستخدام من قبل حكومة ديمقراطية. هذه المسألة، في حالتنا، تحتاج لقدرة كبير من الحذر والدقة عند إعادة استخدام بيروقراطية النظام السابق بعد تطهيرها من نخبها، فليس من المألوف أن تحافظ البيروقراطية الحكومية على معاييرها المهنية الصرفة في ظل نظام عسكري استبدادي. لذا فعلينا توقع أن نجد تغلغلاً كبيراً للعسكريين ولنفوذهم في جميع مفاصل الإدارة. لن تكون عملية التطهير سهلة ولا بسيطة، بل علينا أن نتوقع أن تؤثر على كمّ ونوعية عمل البيروقراطية الحكومية في الفترة اللاحقة .

(5) مأسسة المجتمع الاقتصادي، والذي سيعمل كوسيط بين الدولة والسوق .

من جهة أخرى، يعتبر مورلينو (2009) أن للتدعيم بُعدان اثنان، البعد الأول يعني بالشرعنة، ويقصد بها العملية المتجهة من المجتمع نحو المؤسسات. أي، بمعنى آخر، تقبل المجتمع للنموذج الديمقراطي كالنموذج الأمثل والأكثر نفعاً، وبالتالي يتقبل المؤسسات الديمقراطية المنضوية فيه ويحترم شرعيتها. لهذه الشرعنة نوعان (1) التشميلية، وتعني أن كلّ المؤسسات الديمقراطية مشمولة في التقبل المجتمعي، و (2) الاقصائية أو الحصرية، ويقصد بذلك عندما لا يتقبل قطاع معين من الشعب هذه المؤسسات الجديدة. علينا ألا ننسى أن الديمقراطية هي النظام الأوحده الذي يتعايش مع خصومه ولا يلغيهم (لينز 1987).

في حالتنا التحليلية الخاصة، ولأجل تلك العمليات التي تبحث عن التدعيم انطلاقاً من استبداد ذو صفات عسكرية مهيمنة على السياسة، نعتبر أن الشرعنة تعني تحييد العسكريين. لذلك، عندما حدد مورلينو (1986) الأطر والنماذج والصفات والمؤشرات التي تسمح لنا بقياس مدى إتمام عملية التدعيم وضع مؤشر الحياض العسكري ضمن إطار العلاقات ما بين الهيكلية. وبإمكاننا قياس مدى ابتعاد العسكريين عن

3- درجات عالية من الصدام، ودرجات عالية من الامتيازات أيضاً. يتّصف هذا الوضع بأنه غير قابل للاستمرار على حاله، حيث أنه غالباً ما يصب في نشوب عمليات قمعية واسعة النطاق من قبل العسكريين .

4- درجات عالية من الصدام مقابل درجات منخفضة من الامتيازات. يماثل هذا السيناريو ما كان يحدث في اسبانيا في الفترة السابقة للمحاولة الانقلابية العسكرية الفاشلة عام 1981.

لو اخترنا عمليات التحويل الديمقراطي في الأرجنتين والبرازيل والأوروغواي واسبانيا كحالات تحليلية، واستخدمنا الإطار النظري المذكور سابقاً في دراستنا، فإننا سنصل إلى نتيجة مفادها أن اسبانيا وحدها هي التي أنجزت نموذجاً ديمقراطياً ناجحاً فيما يخص السيطرة المدنية على العسكريين⁴.

بالمحصلة، عندما تبدأ عملية تحويل ديمقراطي تبدأ معها عملية إصلاح وتحديث عسكرية تتضمن، حكماً، نزاعاً للامتيازات والصلاحيات، وتقصد الوصول إلى السيطرة المدنية الكاملة على الحكم، أي إنشاء علاقة مدنيّة- عسكرية ديمقراطية تكون الإدارة العسكرية فيها تحت سيطرة السلطة السياسية بشكل كامل، دون أي درجة من درجات الاستقلالية التي يمنحها العسكريون لأنفسهم إن تمكنوا من ذلك، ومع تقبل كامل وغير مشروط لأعراف الطبيعة الديمقراطية .

لا شك أن تقليص مقادير القرار الذاتي لدى العسكريين، أو "حيّز الهيمنة" كما يسميه سيررا (2008) ليس عملية سهلة ولا سريعة، فعلياً ألا ننسى أننا نتحدّث عن السلطة، وأنا نقوم بتحليل كيفية تقبل العنصر السياسي الأهم في نموذج غير ديمقراطي للواقع الديمقراطي الجديد، والذي يحمل في طياته حرمان هذا العنصر من كلّ صلاحية لاتخاذ القرارات. أي، بمعنى آخر، كيفية تحوّل السلطة السياسية العسكرية إلى مجرد إدارة عسكرية. سيحاول العسكريون، قدر الإمكان، مقاومة مجريات هذه العملية والحفاظ على أكبر قدر ممكن من الصلاحيات. إن فشلوا في هذه المقاومة فسنصل إلى

سنواجه ممانعة ومقاومة أكبر عندما نقارب حالة قوّة مسلحة امتلكت السلطة السياسيّة .

يقول سيررا: "لا يمكن عزل الإصلاح العسكري عن عملية التحويل أو الإصلاح الديمقراطي، فإن كُبحت عملية التحويل أو توقفت فلا يمكن للإصلاح العسكري أن يستمر لوحده" (2008:62). لسنا إذاً أمام مجرد جدلية بين الحكومة والعسكريين، بل نحن أمام عملية ثلاثية الأركان يشارك فيها المجتمع مع عناصر سياسيّة وعسكرية، ولكل واحدٍ منها دوره الخاص. كئنا قد تحدّثنا عن حاجتنا لمجتمع مدني وسياسي واقتصادي في سياق عملية التحويل الديمقراطي، كما نعلم عن حاجة الأحزاب السياسيّة لنيل الشرعية وثبوت أقدامها في المجتمع كعنصر جوهري في التأسيس للعمل الديمقراطي. كذلك نعلم، ويجب ألا نهمل ولا ننسى، أن العسكريين سيقاومون سحب الامتيازات والصلاحيات من بين أيديهم، خاصّة الصلاحيات ذات الطابع السلطوي السياسي، وسيحاولون بثنى الوسائل الضغط على العناصر السياسيّة الجديدة وإحاق هزائم متتالية بها للحفاظ على درجات معيّنة من الاستقلالية، لا سيما وأن هذه العناصر، القادمة عادةً من المعارضة السياسيّة للنظام السابق، لم تُراكم بعد الخبرة الكافية لإدارة شؤون الدولة. لمنع ذلك، ولتحقيق أفضل النتائج، نحتاج لديناميكية ديمقراطية فعّالة وصلبة تستند على مجتمع من المواطنين المشاركين بفعالية ومنحازين للسلطة المدنية. هذا ما سيسمح بوضع قرار درجة استقلالية المؤسسة العسكرية بيد السلطة المدنية وقوانينها وآلياتها، لا بيد العسكريين وأهوائهم.

تساعد كتابات ستبان (1988) على تكوين صورة واضحة حول نشوء حالات صدامية بين العسكريين من جهة، والعناصر السياسيّة الجديدة من جهة أخرى، نتيجة تقليص امتيازات النخبة العسكريّة، وحين نتحدّث عن "امتيازات" فإننا نقصد المقدرة على التأثير في مجالات إدارية أخرى مغايرة للمؤسسة العسكريّة، أو النفوذ والتأثير في إدارة شؤون الدولة ككل. ويلخّص الكاتب هذه الحالات في أربع سيناريوهات محتملة :

1- درجات منخفضة من الصدام، ودرجات منخفضة من الامتيازات أيضاً. يحدث هذا في سيناريو ديمقراطي طبيعي .

2- درجات منخفضة من الصدام، مقابل درجات عالية من الامتيازات. في هذه الحالة نجد أنفسنا أمام نظام لا ديمقراطي لم يمر بعد بعملية تحويل .

⁴ يجب ألا ننسى أن الكتاب قد صدر عام 1988، ونحن اليوم في عام 2011. فالوضع اليوم في جميع الحالات المذكورة (عدا البرازيل) تتصف بدرجات منخفضة من الامتيازات ومن الصدمات أيضاً. في البرازيل هناك درجة عالية من الاستقلالية لدى العسكريين، كما أن هذه الدرجة من الاستقلالية ليست مقرّرة من قبل الحكومة.

(4) الدفاع عن استقلاليتهم التنظيمية والعملية. يحدث هذا عندما يبدوون بفهم واستيعاب استحالة الحفاظ على نموذجهم الخاص للدولة والحكم وقصور قدراتهم على عكس اتجاه التغييرات الجارية، عندئذٍ ينتقلون إلى مرحلة لحماية أنفسهم من توابع تيار الإصلاح ويحاولون التمرس خلف استقلاليتهم للحفاظ على "حيز الهيمنة" الخاص بهم .

(5) قبول الهيمنة المدنية رسمياً بشكل جزئي. أي أنهم يخضعون للسلطة المدنية وإن بتحفظات. يتظاهرون بالتكيف مع ما لا يؤمنون به. يعود سبب اتخاذهم هكذا موقف أحياناً إلى حرصهم على الحصول على "تشجيعات" مثل رفع الرواتب والمخصصات المادية .

(6) الحفاظ على السيطرة على المناخ الإيديولوجي العسكري. رغم أن المؤسسة، في هذه المرحلة، قد أصبحت إدارة عسكرية منضوية بالكامل تحت سيطرة الدولة الديمقراطية، إلا أن الأوساط العسكرية ما زالت تعيش عملية تنشئة مجتمعية ثانوية تسمح باستمرار وجود قيم غير ديمقراطية .

(7) السيطرة المدنية الديمقراطية على القوات المسلحة. تصل العلاقات المدنية-العسكرية، في هذه المرحلة، إلى درجة المعايير الديمقراطية السليمة. تتبني الأوساط العسكرية الثقافة القيمة الديمقراطية وتعترف بشرعية العمليات والإجراءات والمؤسسات الديمقراطية بشكل كامل .

بالنظر إلى ما طُرح حتى هذه اللحظة، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن هدف خارطة طريقنا هو إخراج العسكريين بالكامل من السلطة وأن يتم إنجاز التدعيم الديمقراطي للقوات المسلحة بتحويلها من سلطة سياسية عسكرية إلى إدارة عسكرية منضوية بالكامل ضمن نظام ديمقراطي سليم، علينا أن نفكر بالعسكريين على مستويين. المستوى الأول يعني العسكري كموطن مرّ بتدريب وتنشئة إيديولوجية ثقيلة، ويحتاج بالتالي للمرور بعملية إعادة تأهيل مجتمعي. يجب أن نتذكر هنا أن صعوبة إجراء عملية إعادة التأهيل المجتمعية هذه سوف تتناسب طردياً مع عمر العسكري، لكن علينا أن نذكر أيضاً أن الهدف الرئيسي للتغييرات التي نريد إحداثها على هذا المستوى هو، بالدرجة الأولى، في خانة الوافدين

السيطرة المدنية الديمقراطية الكاملة على القوات المسلحة، وبعد فترة إعدادية انتقالية سيصبح أعضاء هذه القوات المسلحة بدورهم ديمقراطيين. أما إذا تمكن العسكريون من إيقاف العملية التحويلية الديمقراطية في لحظة من اللحظات فإنهم سينجحون في فرض درجات معينة من الاستقلالية لأنفسهم في إدارة شؤونهم واتخاذ القرارات التي تهمهم وتؤثر على أوضاعهم كقوات مسلحة، وبالتالي سيعزلون أنفسهم عن الأثر الجمعي للدمقرطة. ولو أردنا معرفة ما هي المراحل التي سيمرّ بها العسكريون خلال دفاعهم عن مصالحهم، وما هي التنازلات التي سوف يقومون بها في خضم هذا الدفاع فيمكننا الاستعانة بدراسة سيررا (2002)، والتي أستخرج منها مراحل تقليص درجات استقلالية العسكريين. تجدر الإشارة إلى أنّ المدّة الزمنية التي سوف تستغرقها كلّ مرحلة من المراحل تُحددها الظروف الخاصة بكل حالة من الحالات :

(1) السيطرة العسكرية على السلطة السياسية. أي أن هنالك هيمنة عسكرية كاملة على أجهزة الدولة. نتحدث هنا، عادةً، عن سلطة استبدادية ذات تعددية متقلصة، تسيطر فيها النخبة العسكرية على آلية اتخاذ القرارات.

(2) حماة الثوابت الوطنية. يخطو العسكريون هنا خطوةً إلى الوراء، ويحدث هذا عند بداية عملية التحويل الديمقراطي، ويتخذون لأنفسهم دور المراقب لما يجري، لكن دون مزاوله الحكم بشكل مباشر. يوجهون التحذيرات والإنذارات، وقد يتدخلون لتغيير مجريات الأمور إن اعتقدوا أن الأوضاع تتطلب منهم ذلك .

(3) القوة المؤثرة على سياسات الحكومة. هم القوة التي تضع الحدود للإصلاحات، وتحاول غلق الأبواب أمام بعض اتجاهات العمل والأحداث. لا يستطيعون إيقاف العملية الإصلاحية بشكل كامل، غالباً بسبب خشيتهم من انعكاسات وعواقب هذا إيقاف على الساحة السياسية الدولية، لكنهم يحاولون تقليص آثار هذه العملية الإصلاحية قدر الإمكان. ما زالوا، عند هذه المرحلة، مقتنعين بمقدرتهم على التأثير في كلّ أركان أجهزة الدولة، ويرفضون أن تؤثر العملية الإصلاحية على قناعاتهم وروبتهم الخاصة للدولة والسلطة والحكم .

كُنت قد أثبتت في دراسات أخرى (كافوريو ومارتينث 2005، مارتينث 2007) أن آثار عمليات التنشئة المجتمعية الثانوية في اسبانيا ضئيلة للغاية فيما يخص انتاج عسكريين حاملين لأفكار لا ديمقراطية، وقد تضاعلت هذه الآثار اعتباراً من الاصلاحات التي تم إدخالها على القوات المسلحة في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي. لا شك أن هذا النوع من العسكريين ما زال موجوداً، إلا أن عددهم بانخفاض مستمر، وصورتهم النموذجية منحصرة في خصوصيات ضيقة للغاية: أبناء لآباء عسكريين، قادمون غالباً من سلالات عسكرية (جيل ثالث فما فوق)، يحملون إيديولوجيا يمينية متطرفة يتأثر من الأب أو من الأم (أغلب الحالات من الأم)، التزام ديني عميق وشعور عالي بالانتماء القومي الاسباني، منضوون غالباً في وحدات مقاتلة. أي أنهم ناتجون عن عملية تنشئة اجتماعية أولية. يستقون هذه القيم من منازلهم العائلية وليس من الأكاديميات العسكرية، أي أن الأكاديميات لم تعد أمكنة لإنتاج الجينات غير الديمقراطية، لكنها فعلياً ما زالت مكاناً للحفاظ على هذه الجينات، وقد تكون أمكنة يشعر فيها الذين لا يحملون هذه الجينات غير الديمقراطية بالبلبلة والضياع، لكن هذا الشعور، لحسن الحظ، جد قصير زمنياً. ليس بيدنا فعل شيء تجاه الثقافة العائلية المذكورة، والتي، وإن أصبحت، كما ذكرنا، في طور الاختفاء، إلا أنها ما زالت موجودة. لذلك فإن (2) إصلاح مراكز التعليم العسكري، خصوصاً الجانب المتعلق ببرامجها التعليمية والتدريبية، هو أفضل ما يمكن فعله لمساعدة العسكري على الحصول على ثقافة مدنية. لا شك أن تقريب الأكاديميات العسكرية من الجامعات وإصلاح البرامج التعليمية العسكرية بمواءمتها مع البرامج النابعة من اتفاقية بولونيا كانت قرارات حاسمة وهامة للغاية في سياق عملية التطوير، ولاشك أيضاً أن هناك الكثير مما يمكن فعله من أجل تحقيق اندماج أكبر على صعيد العمل في مسألة الأكاديميات، مثل إدخال معلمين مدنيين، أو إقرار إجبارية دراسة عام دراسي واحد على الأقل في الجامعة خلال فترة التأهيل الأكاديمي، خصوصاً في أوساط الأغرار والحرس البحري. هذه كلها إجراءات يمكن أن تساهم في فتح النوافذ على آخر المعازل التي يتمركز فيها العسكريون ويحاولون، فيها، حماية "خصوصياتهم" بمعزل عن العمليات التحويلية الديمقراطية.

لو أردنا أن نطلع على ميول وأفكار العسكريين كأفراد حول الديمقراطية فإن علينا أن نستخدم

الجدد إلى القوات المسلحة. المستوى الثاني يعني بالتفكير بالعسكري كعنصر محترف، أي كموظف في إدارة الدولة مجهز تقنياً بالأدوات اللازمة للقيام بمهمته، والتي تنحصر في إحراز الشطر الخارجي من احتكار الدولة لاستخدام العنف لأغراض دفاعية. معنى هذا الكلام أن هذا الوضع الخاص يحتم ألا يكون لهذا العسكري أي دور في آلية اتخاذ القرارات السياسية، وأن يكون تابعاً بالكامل للسلطة السياسية ولمؤسساتها، وأن يكون ولاءه الأوحد للمجتمع الذي يعمل لأجله ولأجل أمنه وسلامته.

بالمحصلة، وبعد الإطلاع على الجوانب النظرية ودراسة التجربة الإسبانية فإن الأهداف التي أقترحها لتحقيق التدعيم الديمقراطي للقوات المسلحة هي التالية:

أولاً: على صعيد المواطنين (الأفراد)

1) ثقافة ديمقراطية (مدنية)

ثانياً: على صعيد المستوى الحرفي (مجموعة)

1) تمدن عسكري.

2) هيمنة مدنية.

3) حياد عسكري.

1) الثقافة المدنية:

من غير المرغوب إطلاقاً اعتبار العسكري عنصراً غريباً أو معزولاً عن مجمل المجتمع الذي ينتمي إليه، فحدوث هذا سيعني المساهمة في عزله، وسيزيد من حجم المسافة الفارقة التي يجب أن نبدأ عندها عملية التدعيم الديمقراطي. نحن بحاجة لعسكري منخرط كمواطن في المجتمع المدني والمجتمع السياسي والمجتمع الاقتصادي، كما يصف لينز وستبان (1986)، ما يعني أننا نتطلب مواطناً ملتزماً بالتقدم الديمقراطي في بلادها، وأن يكون فاعلاً في المواطنة الجمعية (داهل 1999). بالطبع يجب أن نأخذ بعين الاعتبار هنا أن ثمة قيود يجب أن تفرض على حقوقه نتيجة وضعه الخاصة كعسكري. عدا عن ذلك، نتطلب مواطناً مساهماً في تراكم الذخر المجتمعي (بوتنام 1993). بالتالي، نحتاج (1) لعسكري حائز على ثقافة ديمقراطية تمكنه من إدراج احترام المؤسسات والقيم الديمقراطية داخل جعبة قيمه الذاتية أو الخاصة.

حجماً ضمن مجمل الطلاب (27%)، وهم أفراد يميّزون بميل للمشاركة الفاعلة ورغبة بالانخراط في العمليات المدخلية، أي تلك التي تؤدي إلى ممارسة نوع من التأثير على الحاكم. يتفقون بالتالي مع فكرة أن لدى الفرد من الآليات والأدوات ما يجعله قادراً على التأثير على آلية اتخاذ القرارات السياسية. يتم قياس هذه المسألة باستخدام مؤشرين اثنين، الأول هو الفعالية السياسية الذاتية الداخلية، أي إيمان الفرد بأنه يمتلك الوسائط والوسائل التي تمكنه من ممارسة تأثير ما في الحياة السياسية، والثاني هو الفعالية السياسية الخارجية، أي الإيمان بأن لدى السلطات والنظام قابلية للاحساس برغبات الأفراد. ويميز هذان المؤشران هذه المجموعة بشكل واضح. أما بخصوص الآراء حول العمليات المدخلية فإن هذه المجموعة تقدّم أعلى تقييم لدور الأحزاب السياسية كعناصر فاعلة داخل النظام السياسي الديمقراطي مقارنة بالمجموعات الباقية، كما أنها الأكثر مرافعة عن أن الديمقراطية تستحيل دون أحزاب سياسية .

من جهة أخرى، يجدر ذكر أن تموضع هذه المجموعة على محور اليمين- اليسار وعلى محور القومية الإسبانية- قوميات ما دون الدولة يختلف، بشكل ملموس وواضح، عن باقي المجموعات، حيث أن نسبة الخيارات اليسارية في هذه المجموعة أعلى بست نقاط مئوية من المتوسط العام (20,4% مقابل 14,3%). أما بما يخص محور القومية الإسبانية- قوميات ما دون الدولة فإن هذه المجموعة تتميز بأنها الأكثر رفضاً للخيارات الإقصائية والمتطرفة لدى الطرفين رغم أن نسبة المنحازين شعورياً أو عاطفياً نحو أحد الجانبين كبيرة .

تتميز هذه المجموعة أيضاً بآرائها الإيجابية حول الحكومات الإقليمية، رغم أن هذه الحكومات هي المؤسسات الأسوأ تقيماً من قبل مجمل الطلاب. تنفرد هذه المجموعة، برفقة مجموعة اللامبالين، في إعطاء آراء إيجابية حول الحكومات الإقليمية بنسبة غالبية .

من الملاحظ أيضاً أن أفراد هذه المجموعة هم أصحاب أكثر الآراء إيجابية حول عمل وأداء الديمقراطية الإسبانية، وبمعايير الثقة الشخصية هم الأكثر ميلاً لبناء ما يُسمّى بـ "الدّخر المجتمعي". هم، بشكل عام، طلاب مراكز تأهيل صف الضباط (في سلاح الجو خصوصاً)، ينحدرون من منشأ اجتماعي متواضع، دون التزامات دينية عميقة ودون سوابق عائلية في الجيش .

أسلوب المقابلة المباشرة لسؤالهم حول آرائهم بخصوص النظام السياسي، الطبقة السياسية، و، بمفردات "استونيائية"، عن مداخل ومخارج النظام السياسي (ماغري ومارتينث 1996). وقد سبق وأجرينا هذه التجربة في اسبانيا، حيث قمنا بمقابلة كل طلاب مراكز تأهيل الضباط وصف الضباط الـ 32 (وعددهم حوالي 2500 طالب) عام 2000⁵. وقد قدمت لنا النتائج صورة إيجابية ومبشرة وصحية لواقع الثقافة الديمقراطية لمن كانوا، في ذلك الحين، يجهزون أنفسهم ليكونوا مستقبل القيادة العسكرية الإسبانية، وهم في يومنا هذا على رأس عملهم (مارتينث 2007: 8-210).

تبين لنا، في تلك الدراسة، أن نسبة الطلاب المصنّفين ك غير ديمقراطيين كانت حوالي 10%، وقد نال هؤلاء الطلاب هذا التصنيف كنتيجة لتقييم ميولهم وآرائهم حول النظام وحول الطبقة السياسية، أي تلك المتغيرات التي تسمح لنا بتقييم مدى اعتراف هؤلاء بشرعية النظام الديمقراطي القائم. وجدنا أن 92% من مجمل الطلاب يرون أن الديمقراطية هي النظام الأفضل للحكم في بلد كاسبانيا (57% من المصنّفين كغير ديمقراطيين يرون ذلك أيضاً)، ووجدنا أيضاً أن 70% من المجمل يرون أيضاً أن الديمقراطية هي سبيلٌ جيدٌ لحلّ ومعالجة المشكلات التي تعاني منها اسبانيا (رأى ذلك 24% بالمئة من "غير الديمقراطيين" فقط). بهذا الشكل نرى أن هؤلاء المصنّفين ك غير ديمقراطيين لا ينفون شرعية النظام الديمقراطي القائم في اسبانيا فحسب، وإنما يشككون بجودة أدائه ونفعه أيضاً، ونتيجة لذلك نرى أنهم أيضاً من المشككين بالأعمدة الأساسية للنظام الديمقراطي مثل الانتخابات والأحزاب السياسية والبرلمان ووسائل الإعلام والسلطة القضائية. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن 40% من هؤلاء الـ غير ديمقراطيين يصنّف نفسه كيميبي متطرّف (11% من مجمل الطلاب يصنّف نفسه بذات الشكل).

نجد في دراستنا هذه أيضاً أن الديمقراطيين التشاركيين ذوو القيم التقدمية هم المجموعة الأكبر

⁵ جرت هذه الدراسة في سياق المشروع البحثي 14/98 في معهد "الجنرال غوتيرث ميجادو" الجامعي. بالإمكان الاطلاع على التحليل في مارتينث (2007)، كما يمكن الاطلاع على بنك المعلومات على الرابط:

شبيهة جداً بمتوسط مواقف مجمل المشاركين في الاستبيان، أي: ديمقراطيين، مع بعض الشكوك تجاه أداء الديمقراطية الفعلية في اسبانيا، فعالية سياسية ذاتية منخفضة، بعيدون عن عالم السياسة ونقدون تجاه دور الأحزاب كعناصر فاعلة في الحياة السياسية. هم أيضاً، عادةً، ذوو ميول إيديولوجية محافظة .

لو تركنا مسألة مراقبة تطوّر العسكريين الديمقراطي جانباً واتجهنا لتقييم ودراسة جوانب أخرى محيطة لوجدنا أن علينا ألا ننسى أننا بحاجة أيضاً لعملية (3) إعادة تأهيل وتنشئة مجتمعية داخل المجتمع ككل، وقد حدث وأن تم نسيان هذه المسألة في اسبانيا في غير مرة. من الوارد والممكن أن يوجد شعورٌ رافضٌ ومستهجنٌ لكل ما هو عسكري في المجتمع نتيجة الذاكرة السلبية المتراكمة خلال الماضي غير الديمقراطي، ودون أن يهتم حاملوا هذا الشعور كثيراً بالتفكير بأن الأمن والدفاع والقوات المسلحة هي عناصر جوهرية الأهمية في أي نظام ديمقراطي حديث .

نحن بحاجة لتنمية ثقافة المواطنين الأمنية من أجل دعم تأسيس التدعيم الديمقراطي للقوات المسلحة ولتسهيل عملية التصدي للوظائف التي تضعها السلطة السياسية على عاتقها. لا يعني ذلك، بطبيعة الحال، أن علينا أن ندعم تنشئة مواطنين عنيفين أو ميالين لاتخاذ الفعل العنفي كطريقة تصرف متكررة، بل علينا أن نعمل من أجل تطبيع وجود ونشاط الإدارة العسكرية كتلبية لحاجة وطنية لترسيخ الأمن بشكل متكامل ومنسّق، وللقوات المسلحة دورٌ جوهري كبير في تلبية هذه الحاجة. علينا أن نقنع المواطنين بأن وجود القوات المسلحة لا يعني، بأي شكل من الأشكال، رغبة في العسكرة. وإن لم نتمكن من القيام بعملية الإقناع بأفضل طريقة فإننا سنواجه خطر حدوث مواقف تصعيدية صدامية ضد القوات المسلحة ذات آثار سلبية للغاية. ولميشيل باشيليت، الرئيسة التشيلية السابقة، حديثٌ بهذا الخصوص جرى عندما كانت تشغل منصب وزيرة الدفاع عام 2002، حيث قالت: "أعتقد أن هناك وجوداً واضح لفرط حساسية تجاه ما يُعتبر امتيازاً للقطاع العسكري، مع إهمال واضح لتدعيم الفعل المدني وغياب للثقافة الديمقراطية لدى العناصر الفاعلة في هذه العملية".

من جهة أخرى، وبالنظر إلى الأمثلة والخبرات الموجودة في أميركا اللاتينية، علينا أن نشير إلى ضرورة (4) نزع العسكرة من أذهان وتفكير

تشمل ثاني أكبر المجموعات حجماً أولئك الطلاب الذين أسماهم الديمقراطيون اللامبالين ذوو القيم المحافظة (23%). وتتميز هذه المجموعة بصفات رئيسية ثلاث، أولها أن أي جدل أو أي شك حول الديمقراطية، بالنسبة لهم، محسوم لصالحها، ليس فقط لأن 96% منهم يعتبرون أنها النظام الأمثل، بل لأنهم يقيمون المؤسسات الديمقراطية بشكل إيجابي أيضاً، ويعتبرون الانتخابات وسيلة جيدة لممارسة تداول السلطة وتنفيذ برامج سياسية متنوعة ومختلفة. ثاني الصفات المميزة لهذه المجموعة هي "لامبالاتهم"، حيث أنهم لا يؤمنون بأن للمواطن الفرد دورٌ يُذكر في السياسة، وثالث الصفات المميزة هي ميولهم المحافظة، حيث أن نظرتهم للعالم وللمجتمع، بالإضافة إلى مجموعة قيمهم، تندرج تحت التصنيف المحافظ بشكل واضح. هم، أغلب الأحيان، قادمون من نشأة اجتماعية في كنف عائلات ذات منسوب اقتصادي أعلى من أفراد المجموعة الأولى، كما أن نسبة السوابق العائلية في الجيش، ونسبة أبناء الخريجين الجامعيين بينهم، أعلى .

ثالث المجموعات حجماً هي مجموعة الديمقراطيين السلبين ذوو القيم التقدمية (22%). تتصف هذه المجموعة بأنها قريبة من الديمقراطيين التشاركيين، فهم يشتركون مع هؤلاء في وجهة نظرهم التقدمية لمختلف الشؤون والقيم الاجتماعية والإيديولوجية، إلا أنهم يختلفون عنهم في نظرتهم تجاه السياسة، حيث تتصف هذه المجموعة بتشكيكها الكامل لوجود أي دور أو تأثير للمواطن الفرد في عملية اتخاذ القرارات السياسية، كما أن تقتهم بالأحزاب السياسية كهيئات حاملة لهموم المواطنين وناقلة لمطالبهم ضعيفة للغاية. تحمل هذه المجموعة آراءً سلبية تجاه بعض المؤسسات المشكلة للنظام الديمقراطي، مثل البرلمان، النقابات، وسائل الإعلام، الحكومة المركزية، أو الحكومات الإقليمية. كما يتميّزون باتخاذ موقف سلبي (توركال ومنتيرو 2006) تجاه عالم السياسة ككل .

المجموعة الأخيرة، أي مجموعة الديمقراطيين اللامبالين (13%) هي أصعب المجموعات من حيث المقدرة على توصيفها وتوسيمها⁶. ذلك أن أعضاء هذه المجموعة قادمون من أصول شديدة الاختلاف والتباين فيما بينها. يتّصف هؤلاء بموقف

⁶ رفضت نسبة 5% من مجمل الطلاب الإجابة عن الأسئلة التي اعتبرتها "سياسية" ضمن الاستبيان.

شؤونها بما يتجاوز الجانب العسكري البحت فقط، كما يجب وضع وزير مدني. علينا أن نشير هنا إلى أنه من المعتاد أن نجد، في القوات المسلحة، انحيازاً نحو الخصوصية العسكرية في تفضيل اختيار من سيتسلم شؤون وزارة الدفاع، وليس من المعتاد أن يتقبل العسكريون بسهولة تعيين مدني لإدارة الوزارة التي تعنى بشؤونهم، لا سيما إن جاء هذا التعيين مغايراً لما اعتادوه من تعيين عسكريين في هذا المنصب. كمثال على ذلك نشير، في الحالة الإسبانية، إلى أنه عند سؤال الأشخاص الذين شغلوا مناصب مدير الإدارة العامة لسياسات الدفاع، ومدير المركز الأعلى لمعلومات الدفاع، ومدير المركز القومي للاستخبارات (والذي أنشئ بدلاً عن المركز الأعلى لمعلومات الدفاع) حول إن كانوا يفضلون مدنياً أم عسكرياً في منصب وزير الدفاع جاءت النتيجة (64%، 78% و 74% بالترتيب) ساحقة لصالح تفضيل وزير دفاع عسكري بدلاً من المدني، ما يشير إلى وجود انحياز واضح نحو تفضيل زملاء المهنة لدى العسكريين (مارتينث 2007:115)، ومن شأن الإفراط في هذا الانحياز أن يكون سبباً لمشاكل ومضاعفات خطيرة قد تفتح الباب، في أخطر نتائجها الممكنة، إلى رفض السلطة السياسية على الإدارة العسكرية، أي، بمعنى آخر، إلى العسكرية (جيشاً 1986). كمثال آخر نذكر أنه، عند السؤال حول الأمر، نجد أن نسبة عالية جداً (ثمانية من بين كل عشرة) ترفض فكرة أن يكون تعيين القيادات العليا للقوات المسلحة (درجات الأدميرال والجنرال) تابعاً لتفضيلات ذات طابع سياسي .

(3) سيطرة وزارية على آليات الترفيع في الجيش والنجاح في إلغاء الأقدمية كالصفة الأهم في التأهيل للترفيع.

(4) إخراج أي وجود أو نفوذ عسكري في باقي مؤسسات وأجهزة الدولة. من الطبيعي، نتيجة طبيعة الفترة اللاديمقراطية، أن يحدث تغلغل عسكري في مختلف أركان إدارات الدولة، ومعالجة هذه المسألة ليست ضرورية فقط من أجل صحة عمل هذه المؤسسات والأجهزة وإنما أيضاً من أجل تسهيل عملية السيطرة على المؤسسة العسكرية وفرض وضع طبيعي وصحيح عليها.

(5) تعديل الوضع القانوني للقوات المسلحة برلمانياً وإقرار قوانين ملائمة (المراسيم الملكية العسكرية

المواطنين عند مقاربة مشاكل غياب الأمن الداخلي، ذلك أن الخلط بين مهام الجيش ومهام الشرطة أمرٌ شديد الخطورة والضرر على عملية التدعيم الديمقراطي للقوات المسلحة. إن تصدّي الجيش لمهام الشرطة في حماية الأمن الداخلي، أكان ذلك بسبب الضغط الاجتماعي الناتج عن السخط من غياب الأمن الداخلي أو بسبب فساد أو سوء تصرف الشرطة، يجب أن يكون حلاً استثنائياً، طارئاً، واسعافياً محدود زمنياً بأقصر فترة ممكنة. فلا يمكن، من وجهة نظر ديمقراطية، تقبل أن يتسلم الجيش مهمة السيطرة على شعبه، لا سيما إن حدث ذلك لحماية حكومته. هذا فعلٌ منافي للديمقراطية لا يتلاءم مع مهمة الجيش الوحيدة، ألا وهي حماية الأمن الخارجي للدولة. إضافة إلى ذلك، تشير الأمثلة والخبرات إلى أن جدوى استخدام الجيش في عمليات حماية الأمن الداخلي شبه معدومة، بل أن هذا الإقدام قد ساهم، في أغلب الأحيان، في زيادة تعقيد المشكلات التي يفترض أن التدخّل قد حدث لحلها وفي دفع العناصر المتورطة بها نحو مواقع أكثر تطرفاً. ومن هذه الأمثلة: العصابات، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، تجارة الرقيق.. الخ.

ب (الهيمنة المدنية :

لا شك حول أهمية السيطرة المدنية على القطاع العسكري، ولا حول جدوى انصياع العسكريين للسلطة السياسية، أي ما يسمّى بالهيمنة المدنية (أغويرو 1995). وقد برزت الحاجة إلى سيادة هذا المفهوم، في إسبانيا، منذ حقبة "مجالس الدفاع" خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، فقط تصرّفت هذه المجالس بأسلوب التحدّي في مناسبات كثيرة، واقتربت، في بعضها، من حالة العصيان.

عند الحديث عن مفهوم الهيمنة المدنية فإننا نقصد نزع التسييس من القوات المسلحة ومنعها من التدخّل في الحياة السياسية المدنية وفرض انصياعها لسلطة الحكومة الديمقراطية. لأجل ذلك، من الجوهرى إنجاز بعض الإجراءات التي قد تختلف بشكل بسيط بين حالة وأخرى نتيجة الظروف الخاصة بكل حالة. هذه الإجراءات هي :

(1) إنشاء وزارة للدفاع.

(2) تعيين قيادة مدنية للقوات المسلحة، أي وزير دفاع مدني .

تعمل هذه الثنائية بشكل مشترك، حيث أن على وزارة الدفاع المنشأة أن تسيطر على الجانب السياسي الكامن في القوات المسلحة، وأن تدير كلّ

ممكنًا. فقط بفضل الهيكلية التراتبية والانضباط بإمكاننا إدارة عمل مؤسسة بهذا الحجم وكادر بشري بهذا الاتساع بشكل عقلاني وقانوني. ويقتضي إنجاز شروط الحياد والاحترافية في القوات المسلحة عن طريق منع للانتماء الحزبي والهيكلية التراتبية والانضباط (2) تقييد بعض الحقوق والحريات لدى أفراد القوات المسلحة. ويعتبر هذا الإجراء طبيعياً تجاه عناصر بعض أجهزة الإدارة الحكومية ذو الأوصاف والظروف الخاصة. لكن تطبيق هذا الإجراء واجه كثيراً من الصعوبات ونال الكثير من الاستهجان والرفض (مارتينيث 2007: 116-21).

عدا عن متطلبات الخصوصية الوظيفية لدى أفراد القوات المسلحة، والتي تقتضي التحلي بالحياد، الذي بدوره يمكن أن يأتي من تحريك آليات منع الانتماء الحزبي، وعدا عن الظروف الخاصة للعسكريين، والتي سوف تقتضي تحديد أو تقييد بعض حقوقهم وحرّياتهم كمواطنين، علينا أيضاً أن نركز على جانب آخر شديد الأهمية، ألا وهو إبعاد القوات المسلحة عن المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية. لقد كانت هذه المشاركة اعتيادية في الحقب غير الديمقراطية، لكن عندما ندخل في مرحلة التحويل الديمقراطي وما بعدها فإن هذه المشاركة تصبح أمراً غير مقبول إطلاقاً. لذلك فإن علينا أن نضغط ونطالب القوات المسلحة باعتبار الإطار الدستوري الشرعية الوحيدة النافذة، مع كلّ ما يقتضي ذلك من قيود عليهم، ولا يعني هذا فقط الاعتراف بالوضع القانوني الذي سيفرزّه الدستور والانصياع له، وإنما يجب أن تسبق هذه المرحلة احترام القوات المسلحة لدقة وخصوصية المرحلة التأسيسية، والتقيّد بأن البرلمانين في المجلس التأسيسي هم وحدهم من يجب أن يقرر كيف سيكون شكل وطابع الدستور الجديد دون أي محاولة للتأثير أو النفوذ. كمثال على هذه المسألة نذكر، من التجربة الإسبانية، معاناة حكومتي أدولفو سواريث، واللّتين خرجتا من انتخابات عامي 1977 و 1979، من الضغط الخائق من قبل النخبة العسكرية كلّما كان على هاتين الحكومتين إقرار ما لا يعجب هذه النخبة العسكرية (رفع الحظر عن أحزاب سياسية، ترخيص الحزب الشيوعي، إقرار الحكومات الإقليمية في كاتالونيا وبلاد الباسك.. الخ). لم يكن احتمال تلك الضغوط الخائفة أمراً سهلاً، ولا شك أن هذا الجهد الجبار لم ينل ما يستحقه من التنويه والتقدير رغم أنه مساهم أساسي في الوصول إلى معيار الجودة الديمقراطية الذي تتمتع به إسبانيا في يومنا هذا (مارتينيث 2008)، ولو لم تنجح جهود الاحتمال هذه لكنا قد

عام 1978 وقانون الدفاع العضوي عام 1980⁷ في الحالة الإسبانية).

(6) إقرار الإشراف البرلماني على سياسات الدفاع، وذلك عن طريق إنشاء لجنة شؤون الدفاع البرلمانية .

(7) العناية، عند إقرار الوضع القانوني للقوات المسلحة، بنزع أي استخدام لها فيما يخص الحفاظ على النظام العام، وحصص مهماتها في الدفاع الخارجي فقط. من الضروري أيضاً تنظيم القوانين بما يسمح بتعديلات مستقبلية لمهام القوات المسلحة نظراً إلى أنّ سياق التطور التاريخي يصب إلى انتهاء فاعلية النماذج البروسية الكلاسيكية للجيش.

(8) التأكيد على أن أي درجة من درجات الاستقلالية التي يمكن أن تمنح للقوات المسلحة في مجال إدارة شؤونها يجب أن تكون بمبادرة وموافقة تامة من قبل الحكومة الديمقراطية .

(9) إشراف السلطة السياسية الكامل على عمل أجهزة الاستخبارات العسكرية، ويفضّل أن يتم تعيين موظف مدني لإدارتها. بهذه الطريقة سوف يتم ضمان حسن استخدامها وأدائها ومنعها من مزاوله نشاطها في مجال الشؤون الداخلية للبلاد. كما أن هذه الإجراءات يجب أن تؤدي إلى تحديد مهامها حسب مقتضيات الوضع والحقبة، لا حسب مصالح ومقتضيات النخب العسكرية .

ج (الحياض العسكري :

يقتضي حسن أداء العسكريين، بوصفهم موظفين عموميين، تحليلهم بالموضوعية والحياد والاحترافية. ويتم إحراز الحياد عن طريق (1) اللانتماء الحزبي، والذي لا يعني بالضرورة غياب الرأي السياسي. ويُفترض في عدم الانتماء لأي حزب سياسي أن يساعد على حسن أداء أعضاء القوات المسلحة بغض النظر عن هوية الحكومة الحزبية السياسية، وهكذا يتم تفادي الانحيازات السياسية في سياق تنفيذ المهمات التي تأمر الحكومة، بوصفها المسؤولة الوحيدة عن تحريك صلاحية الدولة في استخدام العنف بشكل حصري، الجيش بتنفيذها. أما الاحترافية فيتم الحصول عليها باستخدام عنصرين اثنين: الهيكلية التراتبية والانضباط، ويستحيل دون هذين العنصرين أن يكون أداء القوات المسلحة

⁷ تم تعديله جزئياً عام 1984 وبشكل كلي عام 2005، ويحمل القانون بشكل الحالي مستجدات أهمها إقرار العمليات الدولية كجزء من مهام القوات المسلحة.

قضية إنجاز الحياد العسكري فيما يخص السياسات الاقتصادية هي إحدى القضايا الشائكة والمعقدة في كل أمريكا اللاتينية تقريباً .

د (التمذّن العسكري :

تضعنا مقارنة العلاقات بين المجتمع والمؤسسة العسكري، أي العلاقات المدنية- العسكرية، أمام نقاط ثلاث:

- 1- الإشراف السياسي على المؤسسة العسكرية (الهيمنة المدنية)
- 2- دور العسكريين في آلية اتخاذ القرارات السياسية (الحياد العسكري)
- 3- نقاط الالتقاء والاختلاف ما بين المجتمع المدني والقوات المسلحة. في هذا المجال صنف موسكوس وود (1987) ثلاث خيارات للهيكلة التنظيمية العسكرية بناءً على نماذج العلاقات المدنية العسكرية في الديمقراطية، وهذه الخيارات الثلاث هي :
 - أ) تقليدية أو مؤسساتية، وبالتالي مختلفة عن بنيتها الاجتماعية .
 - ب) متمدنة أو مهنية، وبالتالي ملتقية مع مجتمعها المدني .
 - ت) تعددية أو متوزعة، يتعايش فيها النموذجين المؤسساتي والمتمدن ويشكلان طريقاً وسطياً هجيناً .

ومع مرور الزمن، تحول مفهوم العسكري الحديث، القادر على مزج النموذجين المؤسساتي والمهني، والذي كان يساهم في تشكيل نوع تعددي ومتوزع من العلاقات المدنية- العسكرية وصب في مفهوم جديد، ألا وهو العسكري ما بعد الحداثي. يعتبر موسكوس وبورك (1994) أن ما بعد الحداثة دخلت عندما تضعف مفهوم الدولة القومية، وحين وصل منسوب التوافق الاجتماعي حول القيم المشكّلة للصالح العام إلى المستوى الأدنى، وأضحى من الصعب تمييزه عن مفهوم السلبيات الجماعية، وقد تأثر العسكريون بهذه الموجة من التغييرات الاجتماعية والسياسية والثقافية، ونتج عن هذا التأثير تكوين مفهوم العسكري ما بعد الحداثي المحترف، والذي كوّن بدوره تمثيلاً لطور جديد من العلاقة ما بين القوات المسلحة والمجتمع، سمّي بالطور ما بعد الحداثي، وتميّز بتغيير اجتماعي في نمط استشعار الأخطار وتوقع احتمالات نشوب الحروب، ما أدى إلى تقليص الميزانيات العسكرية بشكل ملحوظ.

وقعنا في نماذج الديمقراطية المحدودة الخاضعة للمراقبة والإشراف العسكريين (مورلينو 1986). كنتيجة للواقع الدستوري الجديد يتم إقرار وظيفة القوات المسلحة (3) كإدارة⁸ وتخضع للقوانين النافذة وللإشراف البرلماني والتبعية للحكومة الديمقراطية، كما تعترف وتخضع (4) لنمط التوزيع الإداري والحكومي في أراضي البلاد (وهذه المسألة تحمل حساسية خاصة في اسبانيا منذ أكثر من مئتي عام)، وتحترم القوات المسلحة (5) السياسة الخارجية الرسمية للحكومة والتحالفات التي تجري في سياقها. سيكون على القوات المسلحة أن تقبل الواقع الجديد الذي لا يدعها تؤثر في مجالات وشؤون كان لها فيها نفوذ وشأن فيما سبق، وهذا التطلع نحو واقع ديمقراطي صلب ومدعم هو ما يجعلنا نبحث عن أفضل السبل لتحقيق الحياد السياسي للعسكريين والقوات المسلحة، وينطلق هذا الواقع الجديد من مفهوم الفصل بين السلطات مع العناية بوحدة كل سلطة من هذه السلطات المفصولة فيما بينها. بمعنى آخر، لا يمكن أن توجد أكثر من حكومة، أو أكثر من برلمان، أو قضاة مختلفين يمارسون نفس المهمة. ومن المفهوم في دولة مثل اسبانيا تتوزع فيها الإدارة طبقاً لمنطق فدرالي أن تنفصل فيها السلطات وتتوزع وفق هيكلية من عدة مستويات أو طبقات. لكن ما لا يمكن فهمه هو وجود سلطة قضائية لعموم المواطنين، وسلطة قضائية أخرى للعسكريين، ولا يمكن أيضاً تقبل عرض مواطن عادي أمام محكمة استثنائية، لذلك فمن الواجب إلغاء (7) هذه المحاكم الخاصة وإدراج القضاء العسكري داخل الجسم الأوحده للسلطة القضائية الموجودة⁹.

نهاية، وفيما يخص السياسة الاقتصادية، يجب على الدولة أن تستعيد الإشراف على إدارة كل تلك النشاطات الاقتصادية المتعلقة بالمال العام والمدارة من قبل العسكريين (8) ويجب إلغاء ملكية العسكريين لشركات ومؤسسات عامة، كما يجب (9) نزع صلاحية شراء وبيع الأسلحة أو المتاجرة بأي أمور أخرى متعلقة بأداء القوات المسلحة وحصرها بيد الحكومة الديمقراطية. وتجدر الإشارة إلى أن

⁸ المادة 97 من الدستور الإسباني عام 1978: "تدير الحكومة السياستين الداخلية والخارجية والإدارة المدنية والعسكرية والدفاع عن الدولة. وتقوم بالدور التنفيذي وفق الدستور والقوانين".

⁹ المادة 117.5 من الدستور الإسباني عام 1978: "إن مبدأ وحدة السلطة القضائية هو النافذ في تنظيم وعمل المحاكم القضائية. وينظم القانون عمل التشريع العسكري ويحدد مجال نفوذه في الإطار العسكري فقط وفي حالات التبعية العامة وفق مبادئ الدستور".

ما يجعلهم يشكلون ثمة طبقة متميزة اجتماعياً: مدارس، مراكز رياضية، متاجر، مرافقون وعاملون خاصون، نوادي فروسية، منح تعليمية، مساعدات خاصة لأيتامهم.. الخ. بعد هذا الإجراء علينا أن نعمل على (2) تحقيق تربيهم من القيم الاجتماعية السائدة. وحين نقارب هذه النقطة نكون قد اقتربنا من جدال غير سلمي بتاتاً، أجد نفسي فيه قريباً من جانوويتز (1960)، والذي يرافغ من أجل حرفية برغماتية مبنية على:

- 1- التدريب والتأهيل .
- 2- المعرفة والتمرين التخصصي .
- 3- تماسك المجموعة وتضامنها .
- 4- الإدارة الذاتية للتنظيم .
- 5- سلم قيمي وأخلاقي وحسّ المسؤولية، بمعنى آخر، قيم أخلاقية ذاتية تحتوي على الأخلاقيات والتصرفات العسكرية ..

لذلك، نجد أن "الحرفية تعني العمل بموجب مركزية قيمية ومبادئ أخلاقية توجه النشاط الحرفي" (غوتبيرث بالدبينيو 2002:187). لكن جانوويتز (1960)، وعلى عكس هونغتون (1957)، والذي يعرف الحرفية العسكرية بأنها مستحيلة التوافق مع العادات والقيم المدنية، يعتبر النشاط العسكري ديناميكياً قابلاً للتطور والتكيف مع التغيرات، وينادي، لذلك، بضرورة إلقاء قيم القوات المسلحة مع قيم المجتمع، والتقريب ما بين المهارات العسكرية والإدارات والقيادات المدنية .

بالمحصلة، وبموجب نموذج، يتعد جانوويتز عن التفريق المتطرف لهونغتون، فالحرفة العسكرية قد "تمدّت" حسب ما يقول. لكن بيانات مشروع "كولتورال غاب" المنقذ من قبل المجموعة الأوروبية للأبحاث العسكرية والاجتماعية

(ERGOMAS)¹⁰ تشير إلى أن الواقع في اسبانيا مشابه لنظرية هونغتون أكثر مما يشبه نظرية

بالإضافة إلى ذلك، شكل انخفاض منسوب استشعار الأخطار وازدياد نسبة مشاركة العسكريين في عمليات في مناطق بعيدة جداً عن إمكانية استشعار خطر ملموس لدى المجتمع إلى انخفاض مستوى الشرعية الأخلاقية الذي كان موجوداً في حقبة التجنيد. كل ذلك أدى إلى تشكل نموذج جديد للقوات المسلحة أصغر حجماً بكثير مما كان عليه، بالإضافة إلى انحرافه عن مهامه الكلاسيكية في الدفاع لصالح نوع جديد من المهمات مثل عمليات حفظ السلام والتدخل لأسباب إنسانية. كل هذه التغييرات أدت إلى تحول العسكري النموذجي من عنصر مقاتل بالدرجة الأولى إلى عنصر ماهر في العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية، وفي إدارة العلاقة مع وسائل الإعلام. يعني كل ما سبق نشوء نوع جديد من العلاقات المدنية العسكرية، أكثر التقاءً بكثير مما كانت عليه في السابق. لذلك، بدأت مشاكل أزلية لازمت عمل القوات المسلحة، مثل الدور المحدود للمرأة وهضم حقوق المثليين الجنسيين وصعوبة تقبل الرفض الضميري للخدمة العسكرية، بدأت بالاختفاء. بإمكاننا القول إذاً أن حقبة ما بعد الحداثة ساهمت بتقوية طور الالتقاء ما بين المجتمع المدني والقوات المسلحة، هذا الطور الذي كان قد بدأ منذ عقد الخمسينات من القرن الماضي .

علينا، بعد الإطلاع على ما سبق، أن نأخذ بعين الاعتبار أن هذا العسكري ما بعد الحداثي، والذي أصبح الآن هدفاً ممكن التحقيق في المجتمعات والدول الديمقراطية، ليس أكثر من وهم أو سراب في الدول التي تعيش مرحلة تحويل ديمقراطي قادمة من حقبة لا ديمقراطية ليس فيها عسكريون، ولا إدراتهم ولا امتيازاتهم ولا حتى أسلوب تجنيدهم، ديمقراطيين. وسنكون مخطئين أيضاً لو اعتقدنا أننا يمكن أن نجد عسكريين حداثيين أو حداثيين- متأخرين من الأنماط التي صورها موسكوس وود (1987) لتوصيف العسكريين الديمقراطيين في حقبة الحرب الباردة أو ما قبلها، فنحن هنا أمام عسكري بعيد كل البعد عن الآليات والثقافة الديمقراطية. لذلك، علينا أن نعمل على (1) إنهاء امتيازات العسكريين. لا نقصد في هذه الحالة ما سبق وأن وصفه ستبان (1988) وتحدثنا عنه من اقتطاع الامتيازات التي كانوا يمتلكونها من نفوذ داخل أجهزة الدولة البعيدة عن الحيز العسكري البحث، فهذه مسائل يعنى بها مفهوم الهيمنة المدنية أو السيطرة السياسية على القوات المسلحة. ما نقصده هنا هو تلك الامتيازات الاجتماعية التي عادةً ما يمتلكونها وتكون محصورة لاستخدامهم وحدهم،

¹⁰ عن مشروع "كولتورال غاب"، والذي يديره كافرديو، تقييم وتوصيف العناصر المشكلة للفوارق ما بين ثقافات المدنيين والعسكريين فيما يخص قضايا الأم والدفاع. لأجل ذلك، أطلقت أرغوماس استبيانات عن طريق فرق أبحاثها الوطنية (أشرف أنا على إدارة عمل الفريق الإسباني)، طوال عام 2002، موجّه لسبر آراء طلاب أربع جامعات (جامعة برشلونة، جامعة بورغوس، جامعة الملك خوان كارلوس، جامعة غرناطة) وآراء طلاب أكاديميات ضباط الجيوش الثلاث (سرقسطة، مارين، سان خابيير) كعينة عن النخب المستقبلية المدنية والعسكرية، كما تم سير آراء سياسيين ورجال أعمال وصحفيين وأساتذة جامعات كعينة عن نخب قائمة الآن. بُني الفرض على وجود فوارق ثقافية مهمة بين المجتمع

أوتوريتارية، إن لم تكن توتاليتارية. يمكن أن يتمّ التحول من المؤسساتية إلى الحرفية عندما تصبح القوات المسلحة منضوية بالكامل داخل النموذج والآليات الديمقراطية، وبالتالي فإن هناك ثمة أهدافٍ أخرى يجب تحقيقها قبل العمل على هذه النقطة .

عند الوصول إلى هذه النقطة علينا أن نشير إلى أنه لا المؤسساتية الكاملة ولا الحرفية الكاملة ينفعان لتبليّة احتياجاتنا، فما نحتاجه اليوم هو الطريق الوسطي المازج ما بين النموذجين (كما في المخطط رقم -1-)، أي: "جيوش تكون فيها القوات البرية والبحرية حرفية تماماً، في حين أن القيادات، وبالأخص الضباط، يكونون أكثر قريباً من المعايير المؤسساتية" (مارتينث 2007:82). لكن، وبما أن إحدى خصائص اللحظات الأولى من التحويل الديمقراطي تتمثل بتشبّث العسكريين بالمؤسسة بقوة، علينا أن نقوم بنشاطٍ ثالث في سبيل تحقيق هدف التمذّن العسكري، وهذا النشاط هو (3) العمل على إنماء الحرفية على حساب المؤسساتية السائدة بشكلٍ طاعي. لو نظرنا إلى الحالة الإسبانية سنجد أن 67% هم من المؤسساتيين، في حين هناك 24% من الحرفيين و 7% هجينين (خليط من المؤسساتيين والحرفيين) (مارتينث 2003، 2007). رغم أن هناك الكثير مما يجب فعله بعد، إلا أن ملامح تشكل ديناميكية الحرفية في القواعد والمؤسساتية في القمم قد بدأت بالظهور بشكل واضح .

هناك بجعبتنا آلة أخرى لإنجاز تخفيض نسبة وحجم المؤسساتية، وهذه الآلية تكمن في (5) تخفيض نسبة القادمين من مناخ عسكري مغلق ومحاولة فتح أفق ومصادر الوافدين الجدد، وذلك عن طريق إلغاء امتيازات الدخول في الجيش التي كان يمتلكها أبناء العسكريين، ومن الممكن التفكير في البحث عن مصادر بديلة ومختلفة للوافدين الجدد (6) مثل النساء والمهاجرين. كذلك علينا العمل على إنهاء رهاب المثلية الجنسية في آليات قبول الوافدين الجدد عن طريق قبول وافدين مثليين دون تعقيدات بسبب ميولهم الجنسية والعمل على إظهار العسكريين المثليين الموجودين حالياً لتطبيع وجودهم العلني .

الخلاصة :

بدأت بحثي هذا بالقول أن التحويل الديمقراطي هو عملية تشارك فيها دوائر كثيرة، برفقة الدائرة السياسية، وتتفاعل فيما بينها وتتبدل أشكالها وصفاتها عدة مرّات حتى الوصول إلى نقطة اللاعودة التي سمّيناها "التدعيم الديمقراطي". ولا أعتقد أن هناك من يعترض على أن أحد أهم العناصر التي يجب أن

جانوويتز، ذلك أن الفوارق القيمة بين المجتمع والقوات المسلحة محسوسة بشكل واضح (هالتينير و وينبول 2007)، ذلك لأنه "عند التدقيق في القيم التي تريد النخب المستقبلية، المدنية منها والعسكرية، تعليمها لأبنائها، وفي القيم التي تعتبر أساسية الوجود لدى العسكريين، أول ما سيلفت نظرنا هو الالتقاء الكبير بين العالمين في ما يخص القيم التي يريدون أن يتلقاها أبناؤهم، كما أنهم يتفقون أيضاً حول القيم التي يعتبرونها أساسية الوجود لدى العسكريين. لكنهم يلتقون أيضاً في اعتبار أن قيم كلا العالمين، المدني والعسكري، يجب أن تكون مختلفة فيما بينها" (مارتينث 2007:145). هناك التقاء في الآراء حول ما هو المراد للعسكريين من قيم، وهذا يوافق ما تحدث عنه جانوويتز من سلمٍ قيمي وأخلاقي. يوجد إلتقاء كذلك حول أيّ القيم يريدونها للمواطن العادي. إن هذا التوافق التقييمي ليس إلا هدفاً جزئياً أو مرحلياً لعملية التدعيم الديمقراطي قد تم إنجازها. عندما تحدث هغنتون عن الاختلاف التقييمي إنما كان يقصد أن العسكريين يريدون لأولادهم قيماً مشابهة لقيمهم الذاتية، وبالتالي مختلفة عن القيم التي يريدونها باقي المجتمع لأبنائهم. إن التفكير بأن العسكريين والمدنيين يريدون امتلاك نفس القيم من أجل أن يكونوا مواطنين ومن أجل أن يكونوا عسكريين في آن معاً يعني أن هناك نسياناً لبعض الخصوصيات الأساسية للعسكرية .

مخطط رقم (1) : تعديلات النموذج المتوزّع

يقودنا النقاش السابق حكماً إلى تعريف التفرقة (مؤسساتية- حرفية)، ف "نتال مؤسسة ما شرعيتها في ما يخص القيم والأعراف عندما تتجاوز المصالح الشخصية لصالح مصلحة يفترض فيها أنها أعلى وأهم"، أما النموذج الحرفي ف "يعني بالمصلحة الشخصية للفرد أكثر مما يعني بمصالح المؤسسة التي يعمل لديها" (موسكوس وود 1987:43-45)، ويدافع بعض الكتاب عن إيجابية دفع العوامل الحرفية إلى الأمام على حساب العوامل المؤسساتية الموجودة (سيررا 2008)، أي أن الإصلاح الديمقراطي للجيش يقتضي الارتقاء بالمفهوم الحرفي فيه. قد تدفع هذه المقدمّة إلى اعتبار أن المؤسساتية هي من صفات الجيوش غير الديمقراطية، وهذا ما ليس دقيقاً. الجيوش غير الديمقراطية هي جيوش

والقوات المسلحة، وأريد من خلال الأسئلة البحث عن أسباب هذه الفوارق. بالإمكان الاطلاع على النتائج في كافرربو (2007) ومارتينث ودياث (2007).

مشكلة بدورها من عشرات العمليات والآليات التي تتم فصل وتتعاقد حتى إنجاز الديمقراطية الشاملة، وهي الهدف المرسوم عند بدء العملية التحويلية الديمقراطية. لذلك، ومن بين الكثير من الأفعال، علينا أن نركز بشكل خاص على بناء وزارات دفاع متينة تنتج عنها سياسات دفاعية ديمقراطية. علينا كذلك أن نكون حازمين في رسمنا للخط الفاصل ما بين الاستخدام الصحيح لإدارة العسكرية والاستخدامات المصلحية والانتهازية المرفوضة. لا شك أيضاً أن نزع الصلاحيات والامتيازات عن العسكريين سيتسبب، للوهلة الأولى، في رفع منسوب الصدامية معهم. علينا أن نخضع وجود ووظيفة القوات المسلحة بحد ذاتها للجدل المنطقي، وأن نبعدهم بشكل كامل عن مهمات الحفاظ على النظام العام وعن السيطرة على إدارة أجهزة الاستخبارات. علينا أن نطور ونحسن آليات الإشراف البرلماني على سياسات الأمن والدفاع. وما لا شك فيه أن جهود العناصر الدولية الأخرى والأنظمة الديمقراطية القريبة، والتي تشاهد جهود الدول في المضيّ قدماً نحو الديمقراطية، يجب أن تصب في صالح التعاون والإشراف، إن طلب منهم ذلك. على صعيد الجوانب العسكري من المفيد تطوير النشاطات المتعددة الجنسيات وتبادل الخبرات، مما يسمح للعسكريين بفتح آفاق حرفية جديدة، إيجابية لهم، وغير معروفة أو مفهومة لغيرهم.

تتكيف مع الشروط والآليات الجديدة نجدها في القوات المسلحة، لا سيما إن كانت نقطة بدايتها هي نظام استبدادي كانت القوات المسلحة فيه جزءاً من التعددية المحدودة الحاكمة، والتي تدافع عن الطرق الأوتوريترية في الحكم (لينز 2010: 156-65). نعم تماماً أن مهمتنا الأساسية التي يجب علينا أن ننجزها، أي خارطة طريقنا، هي بالذات في إنجاز طرد العسكريين من الحكم عن طريق تحديد الامتيازات التي يتمتعون بها، وفي هذه المرحلة بالذات سيحدث الصدام وستكبر النزاعات ما بين القوات المسلحة من جهة، والمؤسسات الديمقراطية الفنية من جهة أخرى، وسيحاول العسكريون الاستفادة من وضعهم الامتيازي السابق كي يرفضوا أنفسهم كعناصر داخل العملية التفاوضية المشكلة للمرحلة المقبلة، لكن منع هذا الأمر سيشكل أولى المعارك التي سيفرض علينا أن نخوضها، أي إنجاز السيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة عن طريق فرض الهيمنة المدنية، وكسب هذه المعركة هو الطريق الوحيد للوصول إلى الحياد العسكري ثم إلى التمدن العسكري. لو أنجزنا الأهداف الثلاث المذكورة فسنكون قد قطعنا شوطاً كبيراً في طريق إنجاز التدعيم الديمقراطي للقوات المسلحة في الطريق الذي سينقلها من كونها سلطة سياسية حتى استقرارها كإدارة عسكرية في خدمة السلطة السياسية المدنية. سيكون علينا بعدئذٍ أن نعمل على إنجاز إدارة مليئة بالديمقراطيين، أي أن نمتلك قوات مسلحة يتمتع أفرادها، كما في باقي قطاعات المجتمع، بثقافة مدنية تشكل الناظم العام لهم .

إن هذه الأهداف (وهي أهداف جزئية إن اعتبرنا أن طرد العسكريين من السلطة هو الهدف الرئيسي)

المراجع المستخدمة:

- * أغويرو، ف. (1995) Militares, civiles y democracia: la España posfranquista en perspectiva comparada, Madrid, Alianza.
- * ألكانترا، م. (1992) "Las transiciones a la democracia en España, América Latina y Europa Oriental. Elementos de aproximación a un estudio comparativo", en Revista del Centro de Estudios Constitucionales, n1 11, CEC, Madrid (págs. 9-42).
- * ألكساندر، ج. (2002) The Sources of Democratic Consolidation, Cornell University Press. Ithaca y Londres.
- * أالموند، ج. وفربا، س. (1970) La cultura Cívica, Fundación FOESSA, Madrid (1989) The Civic Culture Revisited, SAGE Publications, Londres
- * بارتوليني، س. (1988) "Metodología en la investigación política" en Pasquino, G. et alt. Manual de Ciencia Política, Madrid, Alianza.
- * كافوريو، ج. مارتينث، ر. (2005) "The Spanish cadet in the European military context: A comparative analysis of the professional socialisation" Working Papers, nº 244 Barcelona, ICPS. (ed.) (2007) Cultural Differences Between the Military and Parent Society in Democratic Countries, Amsterdam, ELSEVIER.
- * كولومير، ج. م. (1990) El arte de la manipulación política, Anagrama, Barcelona.
- * كوتاريلو، رامون (ed.), Transición política y consolidación democrática. España (1975-1986), Madrid, CIS, 1990.
- * داهل، ر. (1988) On democracy, Yale University Press.
- * دي بالما، ج. (1990) To Craft Democracies, University of California Press, Berkeley.
- كارل، ت. ل. (1990) "Dilemmas of Democratization in Latin America", en Comparative Politics, vol. 22, n1 4 (págs. 1-22).
- * دياموند، ل. (1995) et alt (eds.) Politics in developing countries. Comparing experiences with democracy, Boulder, London, Lynne Rienner Publishers
- (1997a) Consolidating the Third Wave Democracies. Themes and Perspectives. The Johns Hopkins University Press, Baltimore
- (1997b) Consolidating the Third Wave Democracies. Regional Challenges. The Johns Hopkins University Press, Baltimore
- (1999) Democracy in developing countries. Latin America, Boulder, London, Lynne Rienner Publishers
- * غوتيرث بالديينيتو (2002) Sociología militar. La profesión militar en la sociedad democrática, Santiago de Chile, Editorial Universitaria S.A.

- * هالتينير، ك. وويبول، أ. (2007) Value Orientations nad Political Attitudes Among Future Military and Civilian Elites” en Caforio, G. (ed.) CulAgüero, F. (1995) Militares, civiles y democracia: la España posfranquista en perspectiva comparada, Madrid, Alianza.
- * هنتتون، س. ب. (1957). The Soldier and the State, Nueva York, Vintage Books.
- * جانوويتز، م. (1960). The Professional Soldier, The Free Press, Macillan Inc.
- * لينز، ج. ج. (1987). La quiebra de las democracias, Alianza, Madrid.
- (1990): "Transiciones a la democracia", en Revista Española de Investigaciones Sociológicas, n1 51, CIS, Madrid (págs. 9-33).
- (1992): "La transición a la democracia en España en perspectiva comparada", en Cotarelo, R. (Comp.), Transición política y consolidación democrática en España (1975-1986), CIS, Madrid (págs. 431-457).
- (2010) Juan J. Linz Obras escogidas Vol.3. Sistemas totalitarios y regímenes autoritarios, Montero J.R. y Miley T.J. (eds.), Centro de Estudios Políticos y Constitucionales, Madrid
- * لينز، ج. ج. وستيان، أ. (Eds.) (1978): The Breakdown of Democratic Regimes, Johns Hopkins University Press, Baltimore.
- (1994) "Relaciones civiles militares en recientes transiciones democráticas del Cono Sur de América Latina" Síntesis: revista documental de ciencias sociales, nº 11, pág. 77-85.
- (1996) Problems of Democratic Transition and Consolidation. Southern Europe, South America and Post-Communist Europe. The Johns Hopkins University Press, Baltimore y Londres.
- * ليزت، س. م. (1959) "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy", en American Political Science Review, vol. 53, n1 1 (págs. 69-105).
- * جيشا، ج. (1986). Cien años de militarismo en España, Barcelona, Anagrama.
- * مارفال، ج. أ. (1982). La política de la transición, Madrid, Taurus.
- * مارتينث، ر. (2003) "Tipología profesional de la futura oficialidad y suboficialidad del ejército español" Cuadernos de Gestión y Administración Pública, nº 3-4 págs. 195-218
- (2007) Los mandos de las Fuerzas Armadas españolas del siglo XXI, CIS, Madrid.
- (2008) "Les forces armées espagnoles: dernier bastion du franquisme?" Revue Internationale de Politique Comparée, vol 15 nº 1 págs. 35-53
- * مارتينث، ر. ودياث، أ. (2007) The Difficulties Faced by Civil-Military Relations Undergoing Constant Improvement in Spain since 1975” en Caforio, G. (ed.)

Cultural Differences Between the Military and Parent Society in Democratic Countries, Amsterdam, ELSEVIER.

- * ماغري، ج. ومارتينث، ي. (1996) "La cultura política" en Caminal, M. (ed.) Manual de ciencia política, Tecnos, Madrid
- * مارفال، ج. م. وسانتاماريا، ج. (1988) "El cambio político en España y las perspectivas de la democracia", en O'Donnell, G., Schmitter, P. y Whitehead, L. (Eds.), Transiciones desde un gobierno autoritario. Europa Meridional, Paidós, Buenos Aires (págs. 112-164).
- * مورلينو، ل. (1982) "Del fascismo a una democracia débil. El cambio de régimen en Italia (1939-1948)", en Santamaría, J. (Comp.), Transición a la democracia en el sur de Europa y América Latina, CIS, Madrid (págs. 93-150).
- (1986) "Proceso de reforzamiento, afirmación, robustecimiento del sistema democrático, encaminado", REIS, nº 35, pág. 7-61.
- (1987): "Democratic Establishments: a Dimensional Analysis", en Baloyra, E., (Ed.), Comparing New Democracies. Transition and Consolidation in Mediterranean Europe and Southern Cone, Westview Press, Boulder (págs. 53-78).
- (2009) Democracias y democratizaciones, Madrid, CIS
- * موسكوس، ش. و بورك، ج. (1994) "The Postmodern Military" en Burk, J. (ed.) The Military in New Times. Adapting Armed Forces to a Turbulent World, Westview Press, Boulder, Oxford.
- * موسكوس، ش. و وود، ف. ر. (1987) The military more than just a job? Nueva York, Elmsford Park, Pergamon-Brassey's. cito mediante edición española de (1991) Lo militar ¿más que una profesión?, Madrid, Ministerio de Defensa
- * أودونيل، ج. شميتز، ب. (1986) Transitions from authoritarian rule: tentative conclusions about uncertain democracies, Baltimore, Johns Hopkins University Press.
- * أودونيل، ج. شميتز، ب. وايتهد (1986) Transitions from authoritarian rule : Southern Europe, Baltimore y Londres, Johns Hopkins University Press
- * أوففي، س. (1992) "Vers le capitalisme par construction démocratique? La théorie de la démocratie et la triple transition en Europe de l'Est", en Revue Française de Science Politique, n1 6 (págs. 923-942).
- * بريد هام، ج. (1995) Transitions to Democracy. Comparative Perspectives from Southern Europe, Latin America and Eastern Europe, Dartmouth Publishing Company Limited.
- * برزووسكي، آدم (1988) "Algunos problemas en el estudio de la transición hacia la democracia", en O'Donnell, G., Schmitter, P. y Whitehead, L. (Eds.), Transiciones desde un gobierno autoritario. Perspectivas comparadas, Paidós, Buenos Aires (págs. 79-104).

- * Making Democracy Work. Civic Traditions in Modern Italy, (1993) بوتنام
Princeton University Press, Princeton.
- * , D. A. (1970): "Transitions to Democracy", en Comparative
Politics, vol. II, n1 3 (págs. 337-363). روستو، د. أ
- * : "Transición controlada y dificultades de consolidación: (1982)
el ejemplo español", en Santamaria, J. (Comp.), Transición a la democracia en
el Sur de Europa y América Latina, CIS, Madrid (págs. 371-417). سانتاماريا، ج.
- * : The Consolidation of Political Democracy in Southern (1988)
Europe, Stanford University/Instituto Universitario Europeo, Florencia. شميتز، ب.
- * "El control de las fuerzas armadas en la transición (2002)
democrática" en Fundación CIDOB, Nuevos temas de seguridad en América
Latina, Barcelona, CIDOB سيررا، ن.
- (2008) La transición militar. Reflexiones en torno a la reforma democrática de
las fuerzas armadas, Random House Mondadori, Barcelona
- * Between States. Interim governments and (1995)
democratic transitions, Cambridge University Press. شايين، ي. ولينز، ج. ج.
- * : "Caminos hacia la redemocratización: consideraciones (1986)
teóricas y análisis comparativos", en O'Donnell, G., Schmitter, P. y Whitehead,
L. (Eds.), Transiciones desde un gobierno autoritario. Perspectivas
comparadas, Paidós, Buenos Aires (págs. 105-135). ستیان، أ.
- * (1988): Rethinking Military Politics. Brazil and the Southern Cone,
Princeton University Press.
- * : "Democratic Consolidation in Post-Transitional (1990)
Settings: Notions, Process and Facilitating Conditions", en Working Papers, n1
150, Helen Kellog Institute, Notre Dame University, Notre Dame بالينثويلا، س.
- * "Tiene motivos el militar para sentirse tratado (1993)
como un ciudadano de segunda?" en Seminario de Derecho de quinto curso:
Derechos fundamentales y fuerzas armadas" AGM, Zaragoza. بيدال غوميث دي ترافيثيدو
- * Spanish and Latin America Transitions to (2005)
Democracy, Brighton, Portland, Sussex, Academic Press. وايسمان، س. ه. ورين، ر.